

# حقوق الإنسان تعيش هنا

حافظ على  
سقف بيتك

طالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة

# أوقفوا

## عمليات الإخلاء القسري في أفريقيا

التحق برحلة الحقوق:

[www.amnesty.org/rightsjourney](http://www.amnesty.org/rightsjourney)



السكن  
حق من حقوق الإنسان  
**منظمة العفو  
الدولية**

رقم الوثيقة:  
Index: AFR 01/002/2011 Arabic  
April 2011  
أبريل/يُسَان 2011  
هذه لنسخة مراجعة ومحنة  
للوثيقة رقم: AFR 01/007/2009

Amnesty International  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street,  
London WC1X 0DW, UK  
[amnesty.org](http://amnesty.org)

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص  
بنادلوا في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد لانتهاكات  
الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتمثل رؤيتنا في تمنع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة  
في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية  
لحقوق الإنسان.

وهي منظمة مستقلة عن أي حكومة أو ايدولوجية سياسية أو مصلحة  
اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها  
وما تلقاه من هبات عامة.

الطباعة: منظمة العفو الدولية

# ما هي عمليات «الإخلاء القسري»؟

تشهدت أرجاء مختلفة من القارة الأفريقية كل سنة تشريد مئات الآلاف الأشخاص جراء إخلائهم بالإكراه من مساكنهم من قبل السلطات. وتجري عمليات الإخلاء، في معظم الحالات، دون اتخاذ أي من الاجراءات الواجبة، أو تشاور مع المتضررين، أو إخطار مسبق بالإخلاء قبل وقت كاف، أو تعويض عن الأضرار.

ويمكن للآثار التي تترتب على عمليات الإخلاء بالإكراه أن تكون كارثية، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر. إذ يمكن أن تؤدي عمليات الإخلاء القسري ليس فحسب إلى فقدان الناس بيوتهم (التي يمكن أن يكونوا قد بنوها بأنفسهم) وممتلكاتهم الشخصية، وإنما أيضاً ما نسجوه على مر السنين من شبكات وعلاقات اجتماعية.

وعقب إخلائهم بالإكراه، قد يصبح الناس عاجزين عن الحصول على الماء والغذاء والعمل والصحة والتعليم. وكثيراً ما يستخدم الموظفون الرسميون الذين ينفذون عمليات الإخلاء القسري القوة المفرطة ضد من يتم إخراهم، لا بل الأسلحة النارية أحياناً.

وقد قامت منظمة العفو الدولية على مر السنين بتوثيق حالات من الإخلاء القسري الجماعية في أنغولا وتشاد ومصر وغينيا الاستوائية وغانا وكينيا ونيجيريا والسودان وسوازيلاند وزمبابوي. حيث تصرفت حكومات بلدان شتى في أفريقيا على نحو شكّل خرقاً للقانون الدولي، بما في ذلك «الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب».

ورغم مرور سنين على إخلائهم بالإكراه، ما يزال ملايين البشر فريسة للتشرد والبؤس، بينما دفع عديدون إلى أعماق الفاقة دون هوادة. فلم تجر إعادة إسكانهم بعد تشريدهم، ولم ينحووا أي تعويض عمما فقدوا، فيما ظلت أبواب التماس العدالة والانتصاف الفعال تسد في وجههم. أما المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان هذه فلم يجدوا من يسألهم.

إن نشطاء حقوق الإنسان في العديد من الدول الأفريقية قد تصدوا لهذه المظالم، وواجهوا في كثير من الأحيان القمع الشرس من جانب الحكومات وهو يطالبون بحقهم في سكن ملائم، ويدعون حكومات بلدانهم إلى أن توافق حملات الإخلاء بالإكراه. رغم أن دعواهم هذه لم تجد آذاناً صاغية إلا فيما ندر.

وعلى الرغم من البؤس والمعاناة التي ولدتها عمليات الإخلاء القسري، لم يفارق الأمل عقول وقلوب أشخاص شجاعان من أبناء المجتمعات المضارة ظلوا يحملون هموم الجمع ويصررون على مواصلة النضال من أجل حقوقهم الإنسانية. وهذا الكتيب يلقي الضوء على أبعاد الحق في السكن الملائم، الذي يتضمن، فيما يتضمن، الحق في أن لا يجبر إنسان على إخلاء مسكنه بالإكراه - ضمن جملة حقوق هي من نصيب جميع البشر، وفي جميع الأماكن.

الإخلاء القسري هو إخراج الناس من البيوت أو الأراضي التي يشغلونها رغم إرادتهم ودونما إجراءات حماية قانونية أو غير ذلك من أشكال الضمانات.

إن القانون الدولي يحظر القيام بعمليات الإخلاء كملازم آخر، وبعد أن تكون جميع البديل الممكنة قد استنفدت، فقط بعد أن تكون جميع الضمانات الإجرائية والقانونية الملائمة قد استكملت. وتشمل هذه التشاور الحقيقي مع الأشخاص المضارين، والإخطار المسبق الكافي والمعقول، والسكن البديل الملائم والتعويض عن جميع الخسائر، والضمانات المتعلقة بطرق تنفيذ عمليات الإخلاء، وتوفير سبل الانتصاف القانوني وسهولة الإجراءات الازمة للتامس، بما في ذلك العون القانوني عند الضرورة. وينبغي على الحكومات كذلك ضمان عدم التسبب بتشرد أي شخص أو تعريضه لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان نتيجة للإخلاء.

ولكن ليس كل إخلاء ينفذ عن طريق القوة إخلاء بالإكراه. فإذا ما تم استيفاء جميع الضمانات وتدابير الحماية القانونية التي يقتضيها القانون الدولي وجرى التقيد بها، وإنما كان استخدام القوة متناسباً ومعقولاً، فإن الإخلاء لا يشكل، لدى توافر كل هذه الشروط، خرقاً للحظر المفروض على عمليات الإخلاء بالإكراه.

تشریف

© Amnesty International



اطفال يلعبون بين أنقاض بيوت مهدمة في شناغوا 2، نجامينا، سيرتامبر/أيلول 2010. وبعد مرور سنتين على عمليات الهدم، لا يزال الموضع خاليا ولم تقم أي مبانٍ على أرض الموقف.

ما زالوا محرومين من العدالة: استمرار عمليات الإخلاء القسري في نجامينا

واجحه آلف الاشخاص الاخلاقي من مساكنهم وجرع هدمها في مناطق مختلفة من العاصمه التساليميه، نجامينا، منذ فبراير/شباط. وفي نهاية 2010، كانت عمليات هدم البيوت لازال جارية على قدم وساق، بينما يتعرض المزيد والمزيد من الأهالي لخطر الإخلاء بالإكراه. ونفت عمليات الاخلاع دون مراعاة للإجراءات الواجحة او خطأ مسبق كاف او تشاور او توفير للسكن السبيل او تعويض.

وفي مايو/أيار 2010، ظل ما يربو على 10,000 شخص عرضة للتهديد بالشرد في منطقة أميا، بناجامينا. إذ صدرت إلينهم الأوامر من قبل السلطات بمغادرة مساكنهم بحلول نهاية موسم المطر، في منتصف أكتوبر/تشرين الأول، لفساح المجال أمام بناء «بيوت حدائق». ومع أن بيتهم لم تكن قد هدمت بعد في نهاية يناير/كانون الثاني 2011، إلا أن أهالي أميا ما يزالون تحت وطأة الخوف من فقدان بيوتهم. ولم يتم التشاور مع هؤلاء أو يعرض عليهم أي سكن بديل من جانب السلطات التشادية، ولديهم خوف دائم بأنهم عرضة للإخلاء في أي وقت.

وحرمت الأغليمة العظمى من الأهالى الذين فقدوا بيوتهم من ذىء هذه الحملة من فرص التماس العدالة. فلم يقدم لهم السكن البديل أو يشكى من أشكال التعويض من جانب الحكومة. وبينما تقدم بعض الضحايا بدعوى أمام المحاكم وكسوها ضد الحكومة، لم يضمن لهم ذلك أي انتصاف حقيقى. فقرارات المحاكم لم تغير أدراجه المكاتب فى معظم الحالات.



الآثار الفورية لعملية الهدم في أحياء كامبانيا الأولى والثانية بلواندا، أغولوا، نوفميربر/تشرين الثاني 2005. الكثير من سكان لواندا، البالغ عددهم حوالي أربعة ملايين ونصف، عرضة لفقدان منازلهم لفسح المجال أمام مشاريع الإسكان التجارية وغيرها من عمليات التطوير في المنطقة.

**إخلاء بالإكراه أكثر من مرة  
والخطر ما زال قائماً**

أصبح ما يربو على 10,000 أسرة في لواندا، عاصمة أنغولا، بلا مأوى عقب إخلانها قسراً من منازلها منتصف يونيو/تموز 2001. بينما تم إخلاء الآف غيرهم في مدن أخرى خلال 2010. وكثيراً ما استخدم رجال الشرطة والجنود وحراس البلدية وقوات أمن خاصة القوة المفرطة والأسلحة النارية في تنفيذ عمليات الإخلاء هذه. وفي بعض الحالات، قبضت الشرطة على من قاوموا الإخلاء وأعضاء منظمة حقوق السكّن المحلية، «أس أو أس-المؤل»، ومن حاولوا إقناع السلطات بوقف عمليات الإخلاء الفحري، واعتقلتهم لفترة وجيزة. وتقول التقارير الواردة من لوبانغو، بجنوب أنغولا، حيث تشربت نحو 4,000 أسرة عقب عمليات إخلاء فحري في مارس/آذار وسبتمبر/أيلول 2010، إن طفلين، على الأقل، فارقا الحياة أثناء عملية الإخلاء.

ولم تختلف تعويضاً عملاً الحق بها من خسائر سوى قلة من الأسر. فجرت إعادة إسكان بعض من أجروا فسراً من لواديا على مسافة 30 إلى 40 كيلومتراً من المدينة في مناطق تخلو من فرص العمل ومن المدارس والمستشفيات والخدمات الأساسية والصرف الصحي. وفي لوبانغو، جرى نقل من تم إجلاؤهم إلى أرض خالدة على بعد 10 كيلومترات من المدينة. ولم تصرف خيام إلا لحوالي 600 أسرة من أصل 4,000 شملتها عملية الإخلاء. يينما تركت الأغذية العظمى من الأسر التي تم إجلاؤها في مختلف أنحاء البلاد لتقع شوكها بيديها. وما برح آلاف الأسر بلا مأوى وتعيش على أنقاض منازلها التي سوت الأرض، إما في الخيام، أو في الهواء الطلق.

إن انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت 27 سنة في 2002 قد جلب معه فرصة جديدة للتطوير وإعادة البناء، ما زاد من الضغوط والطلب على أراضي المدن، ولا سيما لواندا. ومعظم سكان المدينة، البالغ عددهم 4.5 مليون نسمة، عرضة لأن يفقدوا بيتهما لفسح المجال أمام مشاريع الإسكان التجارية والمكاتب أو مشاريع البنية التحتية. وشهدت لواندا في 2009 زيادة كبيرة في عدد عمليات الإخلاء القسري، حيث ترك عدة آلاف من الأشخاص دون مأوى عقب إخلائهم قسراً في يوليوبو/تموز من حي «العراقي» وحي «بغداد» في المدينة. ومنذ 2009، امتدت عمليات التجديد الحضري إلى مدن أخرى، وما انفكَتَآلاف الأسر تواجه بالمثل خط أن تفقد بيتهما.

# غينيا الاستوائية



© Private

أحد الشوارع في كوغو، غينيا الاستوائية، في مايو/أيار 2009. في فبراير/شباط، تمت إزالة الجزء اليمين من الشارع بالكامل من أجل إنشاء ميناء ومنتزه.



(Photo: Ahmed Al-Sakawy)  
© Amnesty International

مصر

أطفال يقفون وسط أنقاض بيوت مهدمة في إسطبل عنتر، مصر، أغسطس/آب 2009.

## الثروة الجديدة تطرد الناس من بيوتهم

أخلّي ما يربو على 1,500 أسرة قسراً من بيوتها منذ 2003 لإفساح المجال أمام بناء طرق ومشاريع إسكان تجارية وفنادق ومرافق للتسوق، وكذلك لإقامة مقرات خاصة بالرئيس أو بيان وأفراد عائلته. وتوزعت المساكن التي هدمت بين العاصمة، مالابو، والبر الغيني، في مدينة باتا الرئيسية، وامتدت كذلك إلى البلدات الكبيرة الأخرى. وكان العديد من البيوت التي هدمت مبنية وطيدة في أحياق قيمة العهد تملك الأغلبية العظمى من ساكنيها صكوكاً بملكية الأرض المقامة عليها.

وعلى الرغم من الوعود بإعادة الإسكان التي أعطيت لبعض الضحايا، لم يتم حتى اليوم تسكين أحد أو صرف تعويضات لأحد. وحتى البيوت التي وعد بها من تم إخلاؤهم تبين أن عليهم دفع ثمنها بكلفة تتجاوز طاقة الضحايا بما لا يفاس، ناهيك عن بعدها عن المدينة ومصادر العيش والمدارس.

كما لا يزال آلاف آخرون عرضة لخطر الإخلاء مع مواصلة السلطات برنامجها للتجديد الحضري والتلوّح فيه ليشمل مدنًا وبلدات أخرى. فالثروة الجديدة التي جلّها النفط المكتشف في أواسط تسعينيات القرن الماضي قد أفضت إلى زيادة هائلة في الطلب على الأراضي لغرض الاستخدام التجاري والإسكان العصري، وفضلاً عن ذلك، بدأت السلطات بإعادة هيكلة المدن وبناها التحتية، فيما وصفته وسائل الإعلام بنية السلطات في أن تخلص المدن مما يوصف محلياً «بالتشابوليزمو»، أي مدن الصفيح.

ويوجد مثل هذه المبارارات، ستظل مئات العائلات في مختلف أنحاء البلد عرضة للإخلاء القسري من مساكنها.

## ما برح الملايين يعيشون في ظروف لا تصلح سكنى البشر

ما ينفك ملايين المصريين يعيشون في مناطق عشوائية تنتشر بسرعة في ظروف لا ييف بسكنى البشر. إذ يعيش نحو مليون مصرى في مناطق صنفتها السلطات بأنها غير آمنة، فيواجهه هؤلاء تهديد الانهيارات الصخرية الداهم، ناهيك عن الفيضانات والحرائق وغيرها من الأخطار.

في انهيار صخري في هضبة المقطم، في 2008، في منطقة منشأة ناصر العشوائية شرق القاهرة، التي تؤوي نحو مليون إنسان، لقي ما لا يقل عن 119 شخصاً مصرعهم. وحدثت هذا رغم التحذيرات المسبقة، وحوكم بجريته مسؤولون رسميون أينما. وفي مواجهة ذلك، أنشأ رئيس مصر السابق «صندوق تطوير المناطق العشوائية» لتحديد المناطق التي تفتقر إلى الأمان والتعامل مع المناطق العشوائية تنسيفاً للجهود الحكومية. ييد أنه قد غالباً ما يجري من وضع لخطط من تنفيذ لها يتم دون مشاركة فعالة من جانب المجتمعات المضطهدة، وعبر عمليات خلاء قسري.

لقد أعدت توطين عائلات تم إخلاؤها بعيداً عن منازلها ومصادر عيشها السابقة، بينما كان التشرد من نصيب أسر أخرى تركت لتعيش في خيام وعشش خشبية بين أنقاض ساكنها السابقة أو بالقرب منها في انتظار معالجة السلطات المحلية لم حل بها من محة. ولا يملّ من تمت إعادة إسكانهم، وحصلوا على مساكن جديدة ما يضمن سكنار حيائهم لهذه المساكن بعد أن شرحاً عن شبكات علاقائهم الاجتماعية مصارد دخلهم. وكانت النساء أكثر من عانى من آثار هذه الممارسات.

ما برات السلطات المصرية تجاهل حقوق ساكنى المناطق العشوائية وهي تضع خططات استرالية جعلتها القاهرة الكبرى لسنة 2050. ومن البدهي أن يتهدد هذا مصر 35٪ من سكانها المتواضعة في القاهرة والجيزة بحلول العام 2015.

حقوق الإنسان تعيش هنا أوقفوا عمليات الإخلاء القسري في أفريقيا حقوق الإنسان تعيش هنا أوقفوا عمليات الإخلاء القسري في أفريقيا حقوق الإنسان تعيش هنا أوقفوا عمليات الإخلاء القسري في أفريقيا حقوق الإنسان تعيش هنا أوقفوا عمليات الإخلاء القسري في أفريقيا حقوق الإنسان

# اعرف حقوقك!

## المعايير الدولية الخاصة بالإلقاء

عمليات الإلقاء القسري انتهاك لحقوق الإنسان - والحكومات ملزمة بأن تفرض حظراً على هذا الانتهاك وأن تمنعه. وقد أعلنت «لجنة حقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة أن عمليات الإلقاء القسري تشكل انتهاكاً جسيماً لطيف من حقوق الإنسان، ولا سيما للحق في سكن ملائم.

ويمكن لعمليات الإلقاء القسري، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، أن تنفذ فقط كملازم أخير، وبعد أن تكون جميع البذائل الممكنة الأخرى للإلقاء قد استنفذت، وعقب إجراء تشاور حقيقي مع المجتمعات المتضررة. ومن غير الممكن القيام بعمليات الإلقاء إلا بعد أن تكون إجراءات الحماية المناسبة قد اتخذت. وتشمل هذه ضمانات الحماية:

- توفير الفرصة لتشاور حقيقي مع المتضررين؛
- إخبار الأشخاص المتضررين قبل الإلقاء بوقت كافٍ وعلى نحو معقول؛
- توافر المعلومات بشأن عمليات الإلقاء المقترحة، وطبيعة الخطط التي يراد من أجلها إلقاء الأرض أو المسارك، حيث ينطبق ذلك، وتتوفر هذه المعلومات لجميع المتضررين من الإلقاء قبل وقت معقول؛
- حضور الموظفين الحكوميين الرسميين أو ممثلي عنهم أثناء عملية الإلقاء؛
- تحديد هوية أي شخص ينفذ عملية الإلقاء بصورة مناسبة؛
- عدم تنفيذ عمليات الإلقاء في ظروف مناخية سيئة أو ليلاً ما لم يوافق الأشخاص المضارين على ذلك؛
- توفير سبل الانتصاف القانوني لمن يتم إخلاؤهم؛
- تقديم المساعدة القانونية، حيث يمكن ذلك، لمن يحتاجون إلى التماس الإنصاف لدى المحاكم.

يجب على الحكومات ضمان أن لا يصبح أحد بلا مأوى أو عرضة لانتهاك حقوقه الإنسانية الأخرى كنتيجة للإلقاء. ويجب أن يوفر لمن يضارون من الإلقاء السكن البديل الملائم بصورة مسبقة وتعويضهم عن كل ما يلحق بهم من خسائر، بغض النظر بما إذا كانوا مستأجرين أو مالكين أو شاغلين أو مؤجرين للأرض أو المسكن.

ويعتبر الإلقاء القسري مخالفًا أيضًا لأحكام «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي صادقت عليه أنغولا وتشاد ومصر وغينيا الاستوائية وكينيا ونيجيريا وزمبابوي جمیعاً. حيث تنص المادة 17 من العهد على الحق في الحماية من جانب القانون في وجه التدخل التعسفي أو غير القانوني في الحياة الخاصة للشخص أو لعائلته أو لمسكنه.

وأخيرًا، فإن الإلقاء القسري مخالف لأحكام «الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب». وقد صدقت أنغولا وتشاد ومصر وغينيا الاستوائية وغانا وكينيا ونيجيريا وزمبابوي على هذه المعاهدة. وعلى وجه الخصوص، تشكل عمليات الإلقاء القسري خرقاً للمادتين 14 و16 بشأن الحق في الملكية والحق في الصحة، وللمادة 18(1) المتعلقة بواجب الدولة في توفير الحماية للأسرة. وقد أكدت «اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب» على هذا المبدأ في 2001 في قضية مركز العمل من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضد نيجيريا.



© Amnesty International

## كينيا

امرأة تعبر النهر في مستوطنة مأثر غير الرسمية، نيروبي، كينيا، فبراير/شباط. سوف تؤدي الخطط المقرحة لتجميل النهر إلى هدم جميع الأبنية الموجودة على بعد 30 متراً منه. وبخشي السكان أن تتم عملية الإخلاء دون استشارة حقيقة، أو مدة إخطار كافية، أو توفير سكن بديل، أو تقديم تعويض مناسب.



ما يرافق الآلاف من الأشخاص ممن يعيشون إلى جانب خطوط السكة الحديد عرضة للإخلاء من منازلهم دون تعويض أو مكان آخر يذهبون إليه.

## لا ضمان لحيازة المسكن في المستوطنات العشوائية وأحياء الصفيح

يعيش الملايين من فقراء المدن في كينيا دون أي ضمانات لحيازة مساكنهم. ويعود ذلك إلى التفاصيل المنهجية من طرف المسؤولين الكينيين على مر السنين عن الاعتراف بانتشار المستوطنات العشوائية وأحياء الصفيح وبواقعها، وعن وضع الخطط بناء على وجودها.

ونتيجة لذلك، فإن ملايين الأشخاص يواجهون خطر الإخلاء القسري من بيوتهم وورشاتهم العشوائية يومياً، بما يعنيه ذلك من عواقب كارثية عليهم.

وقد دأبت السلطات في كينيا، منذ إقامة أولى المستوطنات العشوائية، على القيام بعمليات إخلاء قسري بصورة مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتضمنت عمليات الإخلاء القسري الجماعي في العادة خططاً لمشاريع حكومية أو لمقاولين من القطاع الخاص يدعون ملكية الأرض التي أقيمت عليها بعض المستوطنات.

في نهاية 2010، بلغ عدد من يعيشون بجوار خطوط السكة الحديد ويواجهون التهديد بالإخلاء القسري ما يربو على 50,000 شخص. حيث أصدرت مؤسسة سكة حديد كينيا المملوكة للدولة، في مارس/آذار، إنذاراً لهم بالإخلاء خلال 30 يوماً، بالعلاقة مع مشروع للتحديث. وعلى الرغم من عدم تنفيذ عمليات الإخلاء خلال 2010، إلا أن المؤسسة لم تسحب تهديدها رسمياً. إن معظم أهالي المنطقة ظلوا يعيشون ويعملون فوق هذه الأرض لسنوات، وفترة 30 يوماً التي أعطيت لهم للإخلاء غير كافية بأي صورة من الصور. تناهى عن أن السلطات لم تعلن عن أي خطة شاملة لإعادة التوطين أو التعويض بالنسبة لسكان المنطقة.

لقد تعهدت الحكومة في 2006 بوضع مبادئ توجيهية لعمليات الإخلاء وشكلت فرق عمل مختلفة للقيام بالمهمة. إلا أنه لم يتحقق أي تقدم ملموس في الواقع العملي منذ ذلك الوقت، بينما ظلت عمليات الإخلاء القسري في نيروبي ومناطق أخرى جارية على قدم وساق.

## حياة ومصادر عيش عرضة للتهديد

يعيش الآلاف من الأشخاص في مختلف أنحاء غانا تحت التهديد المستمر بأن يتم إخلاؤهم من مساكنهم قسراً، بينما تجري عمليات إخلاء قسري على نحو منتظم.

ففي أكرا، يتم بصورة متكررة تبليغ المقيمين في أكبر حي للصفيح في غانا، حي فاداما القديم وأغبوبلوشى، بأنه سيتم إjectionهم على مفاردة منازلهم، ليتم فيما بعد هدمها. وبهذا يحيى الفقراء هنا الآلاف من الأشخاص الذين انتقل العبيد منهم إلى أكرا للعمل أو سعيه وراء حياة أفضل. بينما سبق ذلك، في أكتوبر/تشرين الأول 2009، إخلاء سكان حي للفقراء بيد «أبوجا» في أكرا قيسراً.

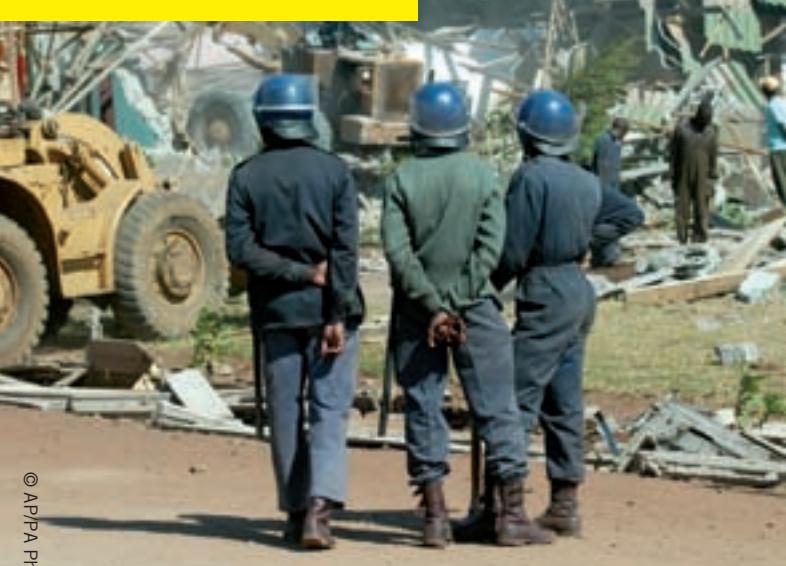
وتكرر السلطات الغالية بانتظام أن عليها أيام مسؤولة تجاه الناس الذين تكرههم على مفاردة بيوتهم، مدعية أنهم يسلكون هذه البيوت «بصورة مخالفة للقانون». ولا تشاور هذه السلطات على نحو كافٍ مع الأهالي بشأن خططها، كما إنها لا تقوم بتلبيتهم بقرارها تنفيذ الإخلاء قبل وقت كافٍ، ولا توفر لهم أي سكن ملائم أو تعويض عن الخسائر. وعند إخلائهم، يواجه العبيد من هؤلاء النشرد والبؤس، ولا يجدون أمامهم خياراً سوى أن يعيشوا على أنقاض منازلهم المهدمة، أو الانتقال إلى حي جديد للفقراء.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010، وقعت الحكومة صفقة بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي مع شركة صينية لإعادة تأهيل خطوط السكة الحديد في غانا، التي لا تستخدم في الوقت الراهن إلا لماماً أو طلاق مهجورة لمدة طويلة. ونتيجة لذلك، يواجه الآلاف من الأشخاص ممن يعيشون حالياً إلى جانب خطوط السكة الحديد خطر الإخلاء القسري، علمًا بأنه ليس لدى السلطات أية خطط لتوفير السكن البديل لجيزان السكة الحديد، أو نية في تقديم التعويض لهم.

وكثيراً ما يرافق عمليات الإخلاء القسري استخدام الشرطة وقوات الأمن القوة المفرطة. ففي سبتمبر/أيلول 2010، قتل شخصان وأصيب 15 شخصاً آخر بجروح خطيرة عندما أطلقت الشرطة وجنود الجيش الرصاص الحي على جمهور المحتجين ضد هدم ورشاتهم التجارية والصناعية على شاطئ كانوا، في تيما واستخدمت الغاز المسيل للدموع في تفريغهم.

حقوق الإنسان تعيش هنا أوقفوا عمليات الإخلاء القسري في أفريقيا حقوق الإنسان تعيش هنا أوقفوا عمليات الإخلاء القسري في أفريقيا حقوق الإنسان

زمبابوی



شرطة الشغب ترافق بينما تقوم الجرافات بهدم أحد المنازل في كامبوزمو، هاراري، زمبابوي، 3 يونيو/حزيران 2001. تلقت الشرطة أوامر بهدم «المساكن غير الفانوية» وأكواخ الباقة، كجزء من عملية موراما بتسفيينا، وهي عبارة عن عملية إخلاء قسري جماعية خلفت حوالي 700 ألف شخص بدون سكن، أو بدون مصادر إقراض أو بكلدهما معاً.

- عملية مورامباتسفينا (استعادة النظام) - تدمير للبيوت وتمزيق لمصادر العيش

في 2005، فقد ما يقدر بنحو 700,000 شخص بيته أو مصادر رزقه، أو كليهما، نتيجة لحملة شنتها حكومة زمبابوي وشملت عمليات إخلاء قسري جماعية وهدم للمساكن والمباني التجارية العشوائية.

وتفقدت عمليات الاخلاع والهدم دون اخطار الاهالي قبل وقت كافٍ أو اواخر من المحاكمه أو تناول ملائمة لعادة الإسكان، بما يشكل انتهاكاً لواجبات زمبابوي بمقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأنباء عمليات الاخلاع، استخدمت قوات الشرطة والجيش القوة المفرطة، فدمرت ممتلكات و تعرض الناس للضرب.

ففي يونيو/حزيران 2005، شنت الحكومة «عملية غاريكاي/هلااني كوهله» (حياة أفضل)، وادعت أنها سوف توفر السكن لممن يغدون بيوتهم أثناء «عملية مورامباتسفينينا». يبدأ أنه لم يستفد من «عملية حياة أفضل» سوى قلة قليلة من ضحايا «عملية مورامباتسفينينا»، وحتى هؤلاء لم يحصلوا على السكن الذي يفي بالمعايير الدولية للسكن الملائم. فخصصت قطع أراضٍ صغيرة خالية لل العيد من هؤلاء، وكان عليهم أن يقيموا بيوتهم عليها دونما مساعدة، بينما خصص مالا يقل عن 20 بالمئة من جميعاليون التي بنيت فعلاً للموظفين العموميين والشرطة والجنود.

وحتى اليوم، لا يزال العديد منهن تم إخلاوهم في 2005 بعيشون في ظروف مزرية. ظروف المعيشة في مستوطنات مثل هولي وهاراري يائسة: إذ يعيش معظم الناس في ملائحة مؤقتة مكتظة لا يتوافر فيها سوى القليل من الماء النظيف، كما تخلو من أي خدمات للأمومة والطفولة، وما يرث حياة النساء الحوامل وأطفالهن في مستوطنات مثل هولي محفوفة بالمخاطر بسبب تقاعس الحكومة عن ضمان السكن الملائم والخدمات الأساسية لهن، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية المناسبة.



جريدة تهدم مبان في شارع نبيمانزي في بورت هاركورت، نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

## اخلاء مأرب بالي على مليوني شخص قسراً

أخلاقي ما يربو على مليوني شخص بالإكراه من بيتهم في إرجاء مخالفة من نيجيريا منذ العام 2000. وكان معظم هؤلاء من جرى تهميشهم اجتماعياً على مر السنين، بينما عاش العديد منهم لسنوات دون ماء نظيف أو صرف صحبي أو رعاية صحية كافية أو تعليم مناسب. وجرت عمليات الإخلاء القسري في معظمها دون تشاور مسبق كافٍ أو مدة إنذار كافية، أو تعويض أو سكن بديل.

وتنstemر عمليات الإخلاء القسري حالياً في مختلف أنحاء البلاد. فمنذ 2003، آخر ما يقرب من 800,000 شخص، بحسب التقديرات، من مساكنهم في العاصمة، أبوجا. وما بين مايو/أيار وبريليو/تموز 2008، تواصلت عمليات الإخلاء القسري أسبوعياً تقريباً في لاغوس، حيث تواجهه بعض التجمعات السكانية الإخلاء القسري للمرة الثالثة.

وفي أغسطس/آب 2009، أخلّي آلاف الأشخاص بالإكراه عن منازلهم في وجهة نيمانزي المائية والمناطق المحيطة بيروت هاركورت، عاصمة ولاية الانهار. ولم يعط الأهالي سوى سبعة أيام للمغادرة، بينما أدى ذلك إلى تشريد العديد من الأسر. وبعد عام من ذلك، كان البعض لا يزالون يعيشون في كيسة

ويتعرض ملا يقل عن 200,000 شخص آخر في الوقت الراهن للإخلاء القسري في بورت هاركورت جراء خطط وضعتها حكومة الولاية لإزالة جميع مستوطنات الواحة المائية في ساقى مخطط حضرى لتحديث المدينة.

وكثيراً ما يرافق عمليات الإخلاء استخدام للفوهة المفرطة من جانب قوات الأمن. ففي وجهة بونو المائية، بيورت هاركورت، أصيب 12 شخصاً بجروح خطيرة جراء اطلاق موظفين أمنيين النار في أكتوبر/تشرين الأول على جمهور كان يحتفل سلمياً على خطابه في المحاجة والتأمير.

# حقك في ضمان حيازة مسكنك

## التصنيفات

تدعو منظمة العفو الدولية حكومات الدول  
الأفريقية إلى ما يلي:

- وقف عمليات الإخلاء القسري فوراً وضمان اتساق أي عمليات إخلاء تتم مع أحكام المعايير الدولية والإقليمية؛
- وضع تشريع ينص بوضوح على حظر عمليات الإخلاء القسري وإنفاذ هذا التشريع. واعتماد مبادئ توجيهية وطنية بشأن عمليات الإخلاء تستند بصورة أساسية إلى المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية، كما ينبغي أن تقييد هذه المبادئ بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- اتخاذ تدابير فورية لضمان حد أدنى من أمن الحيازة لجميع الأشخاص الذين لا يملكون مثل هذه الضمانة حالياً، وفي إطار عملية تشاور حقيقة مع الأشخاص المضارين.
- ضمان توافر سبل للانتصاف الفعال لجميع ضحايا عمليات الإخلاء القسري، وكذلك حقهم في الجبر الكافي، بما في ذلك رد الاعتبار والتتعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار.
- ضمان المساواة للمقيمين في أحياط الفقراء مع غيرهم من السكان في فرص الحصول على الماء والصرف الصحي والرعاية الصحية والإسكان والتعليم والحماية النزيهة والفعالة من جانب الشرطة؛
- ضمان المساواة في الحماية القانونية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في المناطق العشوائية مع أقرانهم.
- ضمان المشاركة الفعالة من جانب سكان الأحياء الفقيرة في عمليات التحديث والتخطيط ووضع الميزانيات التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على حياتهم. وينبغي أن تتساوى جميع مبادرات التطوير وبرامج وسياسات الإسكان مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما مع الحق في السكن الملائم.

لكل إنسان الحق في حد أدنى من ضمان حيازة مسكنه، بما في ذلك التمتع بالحماية القانونية من الإخلاء القسري، سواء أكان منزله مستأجرًا، أو كان يعيش في مستوطنة عشوائية، أو حي للصفيح دون أن يكون هو المالك القانوني لمسكنه أو للأرض التي بني فوقها، وحتى إذا كان يعيش في سكن طاري. وطبقاً للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمن حق كل إنسان أن يتمتع على الأقل بالحد الأدنى من الأمان لحيازة مسكنه.

وهذا يعني أنه ينبغي على الحكومات ضمان ما يلي لكل إنسان:

- الحماية القانونية في مواجهة الإخلاء القسري؛
- والحماية من مضائقات أو تهديدات مالك العقار أو أي شخص آخر.

فيتعين على الحكومات اتخاذ تدابير فورية لتوفير الضمان القانوني لحيازة أي شخص لا يتمتع بها في الوقت الراهن. ويتعين عليها أن تفعل ذلك في إطار من التشاور الحقيقي مع الأشخاص المتضررين والجماعات المتضررة.

وباستطاعة الحكومة تعزيز ضمان حيازتك لمسنك بطرق عديدة، وليس فحسب من خلال ملكية الأرض. فيمكن السلطات أن تعطيك وثائق تؤكد أنك تعيش حيث تعيش؛ وباستطاعتها إجراء ترتيب لاستئجار العقار أو شرائه، بصورة فردية أو ضمن تعاونيات. وينبغي استشارتك بشأن جميع هذه الخيارات. كما ينبغي أن تكون في وضع يتيح لك اقتراح خيارات لوضعك الخاص ينبغي على الحكومة أخذها بعين الاعتبار. ومهما كانت الظروف، ينبغي أن تتوفر لك الحماية من عمليات الإخلاء القسري.